الفصل الثاني

الإعلام والسياسة الخارجية في العصر الرقمي

توجد علاقة بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية لأية دولة وقد زادت هذه العلاقة بعد الثورة الرقمية وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي ولتجلية هذه العلاقة لابد من التعرف علي ماهية السياسة الخارجية واهدافها ووسائل تنفيذها ثم نعرج علي العلاقة بينها وبين وسائل الإعلام في العصر الرقمي وذلك علي النحو التالي :

أولاً : مفهوم السياسة الخارجية :-

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما : بأنها تنظيم نشاط الدولة فى علاقتها مع غيرها من الدول .

ويقصد بالسياسة الخارجية : أنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التى تقوم بها الدولة فى البيئة الدولية سعياً إلى تحقيق أهدافها وذلك فى إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية ٠

السياسة الخارجية : هي مرادف لأهداف الدولة فى المجتمع ويعرفها بأنها مجموعة لأهداف والارتباطات التى تحاول الدول بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع كل الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف فى بعض الأحيان .

والسياسة الخارجية : هي مجموعة القواعد المختارة للتعامل مع مشكلة أو حدث معين حدث فعلا أو يحدث فى الحاضر أو يتوقع حدوثه فى المستقبل على هذا

النحو تعتبر السياسة الخارجية مجموعة من الخطط والتفصيلات موضوعة مقدماً بحيث تشكل مجموعة قواعد مرشدة عند اتخاذ القرارات الجارية .

والسياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج لعدة عوامل :

* عوامل داخلية : وتتمثل في الميراث التاريخي والايدلوجية والوضعية الديمغرافية والإمكانية الاقتصادية والقدرة العسكرية والهيكل السياسي .

* عوامل قارية : وتحتوي على تفاعل عناصر القوى على المستوى القاري وإمكانية تأثيرها على السياسة الخارجية .

* عوامل دولية : وتتناول النظام الدولي وخصائصه وتطوره وأبعاده والعلاقة بين الدول الكبري والدول الصغرى وعناصر القوة للأطراف المختلفة ومدى تأثيرها على السياسة المختلفة .

ثانياً : أهداف السياسة الخارجية :-

يتم تحديد أهداف طويلة الأمد للسياسة الخارجية كما يمكن تحديد أهداف متوسطة الأجل وقصيرة الأجل أيضاً وفى نفس الوقت توضع أولويات للأهداف وقد تقتضى الضرورة التضحية ببعض الأهداف لصالح تحقيق أهداف أخرى كما يتم التمييز ما بين الأهداف المعلنة والأهداف الفعلية بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقضى الإعلان عن أهداف معينة وعدم الإعلان عن أهداف أخرى وفقاً لضرورات هذه السياسة ويلاحظ أن تتمشى الأهداف مع الاحتياجات الفعلية للدولة وأن تعكس المصلحة الوطنية لهذه الدولة حتى توصف بأنها رشيدة.

فالسياسة الخارجية لأية دولة تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أجمالها علي النحو التالي :-

١- حفظ استقلال الدولة وأمنها :-

أى حماية الوجود الذاتى والمحافظة على البقاء وهذا يعنى صيانة استقلالية الدولة وضمان حرية حركتها فى المجالين الداخلى والخارجى علاوة على صيانة الأنماط القيمية والنظم السياسية والاجتماعية والمكاسب المادية للسكان ضد كافة التهديدات التى تأتى من مصدر خارجى .

وهذا يبدو هدف حماية الذات له طابع دفاعى تحتمه طبيعة العلاقات بين الدول وما يشوبها من تزايد الأعمال الخفية والنشاطات الهدامة وأعمال العنف والعدوان التى تمارسها الدول ضد بعضها البعض .

٢- حماية المصالح الاقتصادية للدولة :-

أى المساهمة فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية فنتيجة لسعى الدول المتخلفة لتحقيق التنمية والتغلب على ظروف التخلف نتيجة لذلك برزت الأبعاد الاقتصادية فى السياسات الخارجية للدول فأصبح الحصول على مصادر وأسباب الثورة الاقتصادية من الأهداف الهامة للسياسة الخارجية وقد يتم الحصول على مصادر الثروة من خلال السيطرة المباشرة على ثروات الغير كأن تقوم دوله باحتلال دوله أخرى أو اقتطاع جزء من إقليمها أو من خلال العلاقات الاقتصادية والتى تنشأ بين الوحدات الدولية وهذه العلاقات قد تكون متكافئة أو غير متكافئة طبقاً للشروط التى تخضع لها هذه العلاقات وهى شروط تعكس فى التحليل النهائى الوزن النسبى لأطراف العلاقة ودور كل منها فى المجتمع الدولى.

وثمة ظواهر يشهدها المجتمع الدولى الراهن تكرس الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية ومن هذه الظواهر عدم العدالة فى توزيع مصادر الثروة بين الوحدات المكونة للنظام الدولى وتباين هذه الوحدات من حيث معدلات التنمية والتطور الاقتصادي الاجتماعي السياسى والهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى زيادة مستمرة وهذا يولد القوة الدافعة للعمل من أجل تضييق هوة الخلاف أو على الأقل الحيلولة دون زيادتها .

٣- حفظ مكانة وهيبة الدولة فى المجتمع الدولى :-

السياسة الخارجية لأية دولة تهدف فى التحليل النهائى إلى تدعيم نفوذ الدولة وخلق سمعة طيبة لها فى المجتمع الدولى بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار وزيادة مكانة الدولة فى المجتمع الدولى يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها .

٤- تجميل صورة الدولة أمام الآخرين :-

تسعى الدولة والجماعات السياسية القومية عموماً إلى تخليد ثقافتها ونشر أيدلوجيتها والدعوة إلى مجموعة القيم والمبادئ التى تعتنقها ويتضح ذلك فى سلوك الدول الكبرى التى تحاول تجميل أسلوبها فى الحياة أمام الآخرين وكذلك نظم الحكم الثورية التى غالباً ما تنتهج سياسة خارجية متشددة تهدف تصدير الثورة أو على الأقل حماية نفسها من النظم المحافظة التى تكون محيطة بها .

ثالثاً : وسائل تنفيذ السياسات الخارجية :

١- سياسات القوى وميزان القوى :

القوة هى المقدرة على تحقيق الأهداف بشكل فعال وأغراء أو إكراه الآخرين لتحقيق أهداف معينة ويؤخذ فى الاعتبار عدد من الاعتبارات وهى :- أدراك كل طرف وتقويمه للوضع ، ومدى أدراك كل طرف الأهداف مع احترام الوضع القائم .

٢- الدبلوماسية وإدارة الشئون الخارجية :

الدبلوماسية هي عملية التفاوض والتمثيل التى تخوضها الدولة فى غمار علاقاتها بالأطراف الدولية الأخرى .

والفاعلون فى الدبلوماسية هم : رؤساء الدول والحكومات ، ووزراء الخارجية والدبلوماسيون .

وتقوم الدبلوماسية بعدة وظائف هي : الحماية والتمثيل والإعلام .

والدبلوماسية الحديثة تشتمل علي عدة أنواع هي : (دبلوماسية القمة – دبلوماسية المؤتمرات – الدبلوماسية البرلمانية) .

٣- **الوسائل الاقتصادية** : هناك عدة وسائل اقتصادية لتنفيذ السياسة الخارجية هي :

أ- الرقابة على النقد : تدخل هذه السياسة فى إطار معالجة العجز فى ميزان المدفوعات أو ترشيد أنفاق العملات الصعبة .

ب- فرض حظر تجارى على دول معينة : وقد يكون كلياً أو جزئياً .

جـ- فرض التعريفات الجمركية ونظام الحصص :

تدخل الأولى فى إطار حماية الصناعات أو باعتبارها مورداً من موارد الدخل القومى وهى سلاح ذو حدين ، أما نظام الحصص فيعمل على الحد من الواردات وذلك لتحديدها وتحديد الدول القادمة منها وهذا يدخل فى إطار حماية الصناعات والمنتجات المحلية أيضاً .

د- المقاطعة : وتتمثل في رفض استيراد السلع التى تنتجها دولة أو مؤسسة معينة من الأمثلة على ذلك المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات والمؤسسات الأجنبية التى تتعامل معها .

هـ- السياسات الاندماجية : أقامه أشكال تكاملية لمنظمة التجارة الحرة أو سوق مشتركة أو تخفيض الإجراءات الجمركية بين الدول .

و- التأميم والتجميد : وذلك بنقل الملكية من الجهات الخاصة إلى الجهات العامة وقد تكون الجهات الخاصة أجنبية ، ويعمل التجميد على الاحتفاظ بالأرصدة الخاصة بدولة معينة أو رعاياها أو مؤسسات تابعة لها .

ز- تخفيض قيمة العملة : وذلك لزيادة حجم صادرات الدولة وهذا قد يحسن من وضعها الاقتصادي ويستخدم هذا الأسلوب إذا كانت هناك أزمات اقتصادية فى الدولة المعنية .

ح- سياسة المساعدات : المساعدات الاقتصادية تعد وسيلة فعالة من وسائل السياسات الخارجية فى إطار الصراع الدولى والسعى لتحقيق المصالح الوطنية وقد يتم تقديم المساعدات وفقاً لترتيبات ثنائية بين دولة ودولة وقد يتم تقديمها من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومن مزايا تقديم المساعدات من خلال الأمم المتحدة أنها تتسم بطابع الحيدة ولا تحمل طابع الضغط السياسى إذا قورنت بالدول الكبرى .

٤- **الوسائل العسكرية** : ترتبط الحرب بالوسيلة العسكرية ويثير ذلك قضية الإمكانيات الحربية ويمكن أن نثير فى هذا الصدد المفاهيم التالية :-

أ- إمكانية الحرب الدفاعية :- أي استخدام القوة المسلحة اضطرارا لمواجهة العدوان الذى أرتكب ضد الدولة المعنية .

ب- إمكانية الحرب الهجومية :- أى انتهاك الحدود الإقليمية لدولة معينة أو التوسع على حساب دولة أو دولة أخرى مثال ذلك إسرائيل فى عدوانها على الدول العربية .

جـ- إمكانية الردع :- ازدادت أهمية الردع بعد التطور الرهيب فى صناعة الأسلحة النووية والتقليدية وقد يكون الردع بالسلاح النووى أو السلاح التقليدى .

ويتطلب الردع توفير قدرات كبيرة للدولة التى تمارس الردع ضد الدولة المهاجمة واستخدام هذه القدرات ، وقد يتم اللجوء إلى حرب العصابات كوسيلة عسكرية من وسائل تحقيق السياسات الخارجية ، وتثير الوسائل العسكرية قضية الانضمام إلى الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي مثل معاهدة حلف شمال الأطلسى (الناتو) .

٥- **الإعلام الدولى** :- للإعلام قوتان الأولى ذاتية يستمدها من العناصر الخاصة به الثانية ويعكسها ويستمدها من العوامل الأخرى .

رابعاً : اتخاذ قرارات السياسة الخارجية[١] :

الهدف من اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التوصل لصيغة عملية منطقية من بين عدة بدائل معدة مسبقاً للتوصل إلى أهداف معينة أو لتفادى نتائج سلبية غير متوقعة.

وترتبط عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عادة بمعايير يتم من خلالها اختيار الأفضل بعد مشاورات ومداولات دقيقة تتناول الهدف المقصود من خلال الوضوح، ودقة قياس المواقف والاحتمالات الممكنة للتوصل إليه .

وعلى متخذ القرارات هنا تحمل مسؤولية تقييم الافتراضات والتوقعات وتبعات القرار الذي يتخذه .

واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية يعتمد على مجموعة من العناصر هي :

١- **البيئة الخارجية** بكل حقائقها وأبعادها وضغوطها ومؤثراتها وتفاعلاتها ومدى إمكانية الحركة والمناورة ضمنها. بسبب قلة الخيارات التي تتيح إمكانيات الحركة والمناورة أمام الأجهزة المختصة مع ازدياد الضغوط الخارجية.

وحاول هارولد سبروت "Harold Sprout" التفريق بين التأثيرات النفسية على تصورات واضعي السياسة الخارجية، وحرية الحركة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية المتخذة وأشار إلى ارتباطها ببعضها البعض من خلال تصورات واقع البيئة الخارجية الموضوعة بدقة .

٢- **البيئة الداخلية** التي تعكسها الأوضاع الاجتماعية في الدولة المعنية ونظامها السياسي والاقتصادي، وتفاعلات الجماعات الاجتماعية، وجماعات الضغط، ومصالح الأحزاب السياسية، لأن الأوضاع الاجتماعية في أي دولة

[١] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/196907

تمارس ضغوط معينة على واضعي قرارات السياسة الخارجية بطريقة يصعب تجاوزها.

وتختلف البيئة الداخلية في النظم الديمقراطية عن غير الديمقراطية من خلال مدى المشاركة الحزبية والشعبية في تكوين البيئة الداخلية، ومدى الضغوط التي تمارسها عناصر الرأي العام المكونة من مصالح الأجهزة غير الحكومية والأحزاب السياسية، على الأجهزة المختصة بوضع قرارات السياسة الخارجية للدولة .

٣- طبيعة مصادر القيم والمعتقدات المكونة لتفكير وسلوك واضعي قرارات السياسة الخارجية ومدى اختلاف تصوراتهم ونماذج وطرق تفكيرهم وسلوكهم.

٤- المنطلقات الوطنية التي تعتمد عليها الأجهزة الحكومية في الدولة المعنية في قرارات السياسة الخارجية ومدى إمكانية الاعتماد عليها لتنفيذ قراراتها وسياساتها لمواجهة ردود الفعل الدولية المضادة .

بالإضافة لإمكانيات الموارد والقدرات البشرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي تتيح لها ظروف أفضل لتنفيذ تلك القرارات .وتقييم القدرات وتحديد الأدوار يعتمد على شقين :

الشق الأول : وينطلق من تقييم موضوعي بعيد عن التحيز والانطباعات الخاطئة التي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تضر بالمصالح الوطنية العليا للدولة والمواقف التي يتم التعامل معها من خلال تلك القرارات .

والشق الثانى : يعتمد على توفير تصور دقيق عن كيفية تحريك القدرات الوطنية للتعامل مع المواقف بالشكل الذي يجعل قرارات السياسة الخارجية قادرة على تحقيق أهدافها المقررة .

٥- الضغوط الناتجة عن اتخاذ قرار لهدف معين وبدونه تنتفي الحاجة لاتخاذ القرار أصلاً. والضغوط عادة تنبع من الهدف المعين ومدى الإصرار للوصول إليه، لتتحول الضغوط إلى حافز لاتخاذ القرار الذي يستجيب لمتطلبات الهدف .

وترتبط الضغوط باتخاذ قرارات السياسة الخارجية بتوقعات الرأي العام وإلحاح البيئة الداخلية عليه وبمقدار شعور أجهزة صياغة قرارات السياسة الخارجية بهذه الضغوط وتفاعلها معها، وتعبر عن نفسها باتخاذ القرار أو عدمه أضف إلى ذلك قوة الضغوط العاطفية والانفعالية التي تتولد في أجواء البيئة العامة للقرار ومدى تأثيرها فيه .

٦- الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث مدى تشعبها وتعدد مستوياتها، ومدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل ضمنها، والتشعب وتعدد المستويات التنظيمية يمكن أن يكون من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات.

وعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تفرض البحث في:

مدى التزام السلطة التنفيذية بقيود وضوابط السلطة التشريعية عند وضع قرارات السياسة الخارجية .

فالسلطة التشريعية تصدق على المعاهدات الخارجية وتملك حق الموافقة أو عدم الموافقة على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج قرارات السياسة الخارجية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في قضايا السياسة الخارجية عندما تعقد جلسات استماع، وتصدر توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ من خلالها على قرارات معينة للسياسات الخارجية؛ والأوضاع الداخلية للجهاز التنفيذي نفسه .

ويتعين الوقوف على طبيعة العلاقة السائدة بين قائد الدولة ووزير خارجيته، وبينهما وبين الخبراء والمستشارين العاملين في نطاق الجهاز التنفيذي للسلطة

الحكومية، وعلاقتهما بسفراء الدولة اللذين لهم صلة بموضوع قرار السياسة الخارجية المتعلق بالقرار قيد البحث .

والعلاقة بين وزيري الخارجية والدفاع، وبين وزير الخارجية ورئيس جهاز أمن الدولة؛ ومدى اتجاه قائد الدولة أو رئيس الوزراء نحو مركزية التحكم في السياسة الخارجية ، أم الميل نحو التفويض بجزء من السلطات في هذا المجال، ومدى اعتماد قائد الدولة أو رئيس الحكومة على المشاورات الجماعية التي يمكن أن تقدمها أجهزة معينة مثل الجهاز المتخصص في وزارة معينة أو مجلس الأمن القومي، ومدى الأخذ بتقارير سفراء الدولة في الخارج، ومدى الاعتماد على الحقائق التي تتضمنها تقارير تلك الأجهزة أثناء وضع تصورات جهاز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية .

خامساً : دور الإعلام فى صناعة قرارات السياسة الخارجية [١]:-

وصفت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة التليفزيون بأنه العضو السادس عشر فى مجلس الأمن الدولي، فى إشارة إلى الدور القوى الذى تلعبه هذه الوسيلة الإعلامية من تأثير على صناعة القرار العالمي.

وفى ظل التطور السريع فى تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الرقمية، أصبح كل فرد حول العالم جزءا من العلاقات الدولية وبات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى اليوم أدوات هامة في السياسة والدبلوماسية وانضم إلى كبار صناع القرار فى العالم وأصبح أكثر من ١٧٠ زعيم دولة لديهم حسابات خاصه علي موقع تويتر، ويعتبر أوباما الأعلى متابعة على موقع" تويتر "حيث يتابعه أكثر من ٦٠ مليون شخص على حسابيه الشخصى والرئاسي ويأتي في المرتبة الثانية، لكن بفارق كبير، البابا فرانسيس، الذي يغرد بتسع لغات ويتابعه ٢٠

---

[١] انظر الي : **محمد ببوش ، دور الإعلام في السياسة الخارجية المغربية**
http://www.maghress.com/oujdia/7265

رشا عبد الوهاب ، السياسة الخارجية والإعلام فى «فخ» العصر الرقمى ، متوافر علي الرابط التالي :
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/413240.aspx

مليوناً. وفي المرتبة الثالثة يأتي الرئيس الهندي نارييندرا مودي ويتابعه ١٣ مليوناً .

ولعل أحد أسباب نجاح الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى دخول البيت الأبيض لولايتين متتاليتين، كأول رئيس أسود فى تاريخ الولايات المتحدة، اعتماده الذكى على وسائل التواصل الاجتماعى فى حملته الانتخابية، واستمراره على هذا النهج خلال ٧ سنوات من توليه منصبه.

وفي الوقت نفسه يُدلي المحكومون ايضاً بدلوهم عبر المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي من خلال مشاركه الصور والمعلومات واشرطه الفيديو ويشاركون علي نطاق واسع في الحياه السياسية.

ويمكن القول إن استخدام الساسة حول العالم لهذه المواقع فى التواصل مع شعوبهم وفى توصيل رسائل إلى دول أخري، ساهم فى إعادة رسم ملامح العلاقات الدولية والسياسة لتصبح" رقمية "أكثر من كونها تقليدية .

ويعد الإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، يمارسها الجميع من رئيس الدولة إلى الوزارات المعنية في الدولة كل في اختصاصه.

ووسائل الإعلام الجماهيرية الموجهة للخارج تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة بالإعلام الخارجي .

كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة، بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات، أو ما تبثه الإذاعات المسموعة والمرئية وما تنشره الصحف والمجلات واسعة الانتشار، التي أصبحت في متناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الهائل الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي.

ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي، وتعاظم دورها وتأثيرها في السياسة على الساحة الدولية، فهي تعمل من خلال وسائل الإعلام

المتطورة التي تملكها، وتوجهها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها في الخارج، مما يفسر أن العلاقة بين الاتصال الخارجي والسياسة الخارجية علاقة ارتباط وثيقة ومتكاملة بحيث أن كلا منهما يتدخل في الآخر ليشكل بعض أبعاده إن لم يكن أغلبها.

والإعلام الدولى يؤثر على عملية صناعة القرارات من خلال تعرض النخبة أو صانعى القرارات لهذا الإعلام حيث أن المعلومات التى يحصلون عليها من وسائل الإعلام تكون بمثابة المدخلات لعملية صناعة القرارات .

ويمكن التمييز بين القرار الأوتوقراطي والقرار الديمقراطى ودور وسائل الإعلام فى القرارين حيث أن دور وسائل الإعلام فى القرار الأوتوقراطى هو نقل قرارات الحاكم إلى المحكوم ومحاولة استمالة المحكومين تجاه الحاكمين .

أما دور وسائل الإعلام فى القرار الديمقراطى فهو دور مزدوج حيث أنها تنقل مواقف الحاكم إلى المحكوم ومواقف المحكوم إلى الحاكم أى أنها تدعم حكم الشعب أو بعبارة أدق حكم الأغلبية .

ويمكن تناول دور الإعلام في السياسة الخارجية علي النحو التالي :-

١ – تعد وسائل الإعلام سلاحا يمكن استخدامه في زمن السلم والحرب على حد سواء، لما لهذه الوسائل، خاصة التليفزيون، من قدرات على تسليط الضوء على موضوع معين وجذب اهتمام جماهير عريضة، فهي قادرة أيضا على تشكيل المخزون المعرفي لهذا الجمهور وتكوين الصور الذهنية لديه عن قضية معينة أو شعب معين .

٢- تساهم وسائل الإعلام بدور فى صناعة قرارات السياسة الخارجية فمحتوى وسائل الإعلام يعد مصدراً من مصادر المعلومات التى تساهم فى تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات وصناعة القرارات ذاتها .

٣- وبالنسبة للدول النامية يبرز دور وكالات الأنباء الدولية والإذاعات والصحف الدولية كمصدر المعلومات التى تساعد فى صناعة قرارات السياسة الخارجية هذه المصادر تخدم سياسات معينة ومصالح معينة الأمر الذى يتطلب وجود خبراء يساعدون فى تحليل هذه المصادر والاستفادة منها مع أدراك أنها تخدم مصالح وسياسات معينة .

٤- إن تطوير وسائل الإعلام يساعد على إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية والارتفاع بثقافاتهم السياسية وزيادة مشاركتهم السياسية أى زيادة تفاعلهم مع النظام القائم وتأثرهم به وتأثيرهم فيه .

٥ - كما يمكن لوسائل الإعلام أن تنقل مواقف الجماهير إلى صانعى القرارات الأمر الذى يساعد على تزايد التفاعل بين صانعى القرارات والجماهير كل ذلك يبين أهمية توفر كوادر سياسية وإعلامية مؤهلة للارتقاء بوسائل الإعلام والاستفادة منها فى مجالات عديدة ومنها نقل مواقف الجماهير إلى الحكام ونقل مواقف الحكام إلى الجماهير الأمر الذى يزيد من شعبية صانعى القرارات ويضفى طابعاً عصرياً على شعبية السياسة الخارجية .

ومن الأهمية بمكان مراعاة الفرق بين السياسة المعلنة والسياسة الفعلية فكثيراً ما تقتضي الظروف عدم إذاعة أو نشر بعض النقاط المتعلقة بالسياسة الفعلية فى وقت معين وفى بعض الأحيان لا تتمشى السياسات المعلنة مع السياسة الفعلية وذلك مراعاة لتحقيق أهداف معينة أو ملابسات معينة وعادة ما يقع دور الإعلام

فى إطار السياسة المعلنة بمعنى شرحها للجماهير ونقل مواقف الجماهير إلى صانعى القرارات.

٦- تكون الدبلوماسية رهن إشارة الإعلام لينقل وجهة نظرها ويعرف بمواقفها من القضايا التي تعالجها. ونحن نرى الرئيس الأمريكي يواجه الصحفيين في حديقة البيت الأبيض مرة أو مرتين في اليوم الواحد ليتحدث أمام أجهزة الإعلام العالمي، أو يكلف بهذه المهمة الناطق باسمه، لأن الدبلوماسية العالمية اليوم هي الدبلوماسية الإعلامية وليست الدبلوماسية الخرساء التي لا يسمع لها صوت، وبالتالي لا يُعرف لها موقف أو اتجاه.

٧ – تساند وسائل السياسة الخارجية بعضها البعض في سعيها لتحقيق الأهداف الموضوعة ، والإعلام الدولي يعكس أساسا الأوضاع القائمة .

٨ – كلما كانت السياسة الخارجية مبنية على أسس دقيقة وعلمية وتتبع طرقا ملائمة في صناعة القرارات كلما ساعد ذلك الإعلام الدولي .

٩ – تزداد أهمية الإعلام الدولي كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية بالنسبة للدول الكبرى لتزايد مصالح تلك الدول .

١٠ – تواجه الدول التي تعاني من قضايا حساسة كالاستعمار الصهيوني في فلسطين اهتماما بالإعلام الدولي في سعيها لتوضيح موقفها وحركتها لمعالجة هذه القضايا .

١١ – هناك ارتباطا بين الإعلام الداخلي والإعلام الدولي وخصوصا بعد تطور وسائل الاتصال وقيام وكالات الأنباء بنقل ما يجري في داخل الدولة للعالم .

فالإعلام الدولي بحاجة إلى إمكانيات اقتصادية عالية ، وهذا يتضح من خلال تفسير قوة دعايات الدول الكبرى .

سادساً : الإعلام كوظيفة من وظائف المنظمات الدولية[١] :

* يعد الإعلام وظيفة من وظائف المنظمات الدولية وتختلف هذه الوظيفة باختلاف طبيعة المنظمات وأنشطتها ووظائفها وتاريخها .

* كثيرا ما تفيد المنظمات الدولية الدول الفقيرة أو الصغيرة وذلك من خلال تحدث مندوبيها وإلقاء البيانات وإرسال المذكرات .

* اهتمت الأمم المتحدة بمشاكل الاتصال الدولي وتنمية الانتشار الحر وتحقيق التعاون السلمي وذلك من خلال ما يلي :

– التعريف الدولي للحقوق المترتبة على الإعلام وتنفيذ ذلك في المجال الدولي .

– إدانة وضع الدعاية التي تهدد السلام أو الحقوق الأساسية للإنسان .

– إصدار قرار عام ١٩٧٤ يدين الأشكال المختلفة للدعاية .

– تنظيم وضع المراسلين الأجانب الذين يشكلون عاملا هاما في الاتصال الدولي ولاسيما إبان فترة الأزمات.

– معظم قرارات المنظمات الدولية لا تنفذ نظرا لأن المنظمات الدولية ليست فوق الدول .

– من الناحية العملية كثيرا ما تتخذ قرارات ، لكنها لا تطبق بحكم الصفة التي تتميز بها المنظمات الدولية فمثلا جامعة الدول العربية تتخذ العديد من القرارات الإعلامية ولكنها لا تنفذ بسبب ضعف الجهاز التنفيذي في الإعلام العربي .

[١] أمين وافي ، الإعلام الدولي ، الجزء الأول والثاني .

سابعاً : الإعلام والتفاهم الدولي :

يمكن رصد العلاقة بين الإعلام والتفاهم الدولي في النقاط التالية :

– يتحدد الإطار المثالي للتفاهم الدولي من خلال الإعلام الدولي بالسعي نحو الموضوعية المجردة والدقة في إبراز الوقائع والارتباط بالصدق ووضع الجوانب المختلفة للموضوع والابتعاد عن التشويه ، والسعي نحو الحقيقة .

– قيام وكالات أنباء دولية وذلك في حال إلتزامها الموضوعية .

– المسئوليات الأخلاقية لوسائل الإعلام والسعي لمقاومة أشكال الاحتكار المختلفة والرقابة التي تعد في الأصل قيدا على حرية الإعلام.

– السعي لقيام الأقليات الدينية العرقية واللغوية بتملك وسائل الإعلام الخاصة بها في إطار حرية الإعلام .

– أهمية قيام لغة دولية كوسيلة لتحقيق التعاون الدولي ، وحتى الآن لم تنتشر اللغة الدولية بالشكل المطلوب فضلا عن سعي الدول الكبرى وغيرها في نشر لغاتها بالأشكال المختلفة .

الصعوبات التي تواجه الإعلام لتحقيق التفاهم الدولي :

– يعد الإعلام الدولي في كثير من الحالات معوقا للتفاهم الدولي إذ لا يلتزم بالموضوعية بل يشوه الحقائق ويبرز وجهة نظر دون أخرى ، وكثيرا ما يرتبط بالكذب ووضع جوانب الموضوع التي تفيده وتعمد التشويه وخدمة طرف من أطراف الصراع ومهاجمة أو مواجهة الطرف الآخر من الصراع .

– سبب ذلك أن الإعلام الدولي هو وسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدول وبالتالي فهو يسعى لتنفيذ هذه السياسة بالتفاعل مع السياسة الأخرى .

– هذا يفسر سوء توزيع مصادر الأنباء في العالم ، وأصبحت وسائل الإعلام سلاحا خطيرا في أيدي القوى الكبرى .

– باستخدام تلك الوسائل يتم احتكار تفكير الإنسان بحيث يصبح الفرد موجها دون إدراك منه بمفاهيم تحتوي على جانب واحد من الحقيقة .

– التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية غير المتكافئة أسفرت بدورها عن تنمية غير متكافئة لوسائل الإعلام .

– هناك فرق شاسع في نسبة الأمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وعليه فإن ما يسمى بالحقوق المتكافئة فيما يتعلق بالحريات يدعو للسخرية طالما ظل هناك جزء كبير من الجنس البشري غير قادر على المشاركة المتكافئة في الاتصال الدولي

– يتطلب التقدم التكنولوجي قدرا كبيرا من الأموال وهذا يساعد في زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ناهيك عن الآثار السيئة على التحرر الثقافي والسياسي للدول النامية .

– كذلك تختلف بيئة الاتصال في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية ، تختلف باختلاف طبيعة النظام وتباين درجات والتغير داخل الدولة الواحدة .